المستقبل الثانى : صدام الحضارات

وهو بديل يبدو متمايزاً عن الوضع القائم بشكل جذرى ولا يمكن اعتباره امتداداً له بل قطيعة معه واصطداماً بالتراث الفكرى والقانونى والسياسى الحداثى الذى أسس له فى القرون الثلاث الماضية بوجه خاص على أرضية النظام العالمى الحداثى . وبرغم أنه يقوم على العقل النفعى نفسه والذى يؤسس لبديل الفاشية الأمريكية بافتراضية الأساسيين عن حرية التجارة ، والعمل فى دائرة مفتوحة ، إلا أنه يضيف افتراض ثالث مركزى يدفع بمنهجية «إدارة الاستقطاب العالمى» خطوة أبعد تقترب بها من منهج «تفجير الاستقطاب العالمى» .

هذا الافتراض يتعلق بمحورية الثقافة / الهوية الحضارية العامة فى صياغة العلاقات الدولية أى فى تفسير وتبرير أنماط للصراع والتنافس ، والتكتل والتحالف الاستيراتيجيين فى المنظومة الدولية . وهو الافتراض الذى ضمنه المفكر الأمريكى ذائع الصيت صامويل هانتنجتون نظريته الغائية حول «صدام الحضارات» والتى استقطبت أغلب الجدل الفكرى العالمى فى التسعينات ، وقبل أن تتوارى نهائياً بعد خمول أصابها فى نهاية العقد الماضى ، جاءت أحداث سبتمبر الأمريكية لتذكى فيها الروح وتشعل فى جذوتها النيران . والموضوع الرئيسى للنظرية / الكتاب هو أن الثقافات أو الهويات الثقافية والتى هى على المستوى العام هويات حضارية هى التى سوف تشكل فى المستقبل ، بديلاً للقومية والإيديولوجيا والمصالح السياسية والاقتصادية ، أنماط التماسك والتفسخ والصراع فى عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث تذهب أقسام الكتاب الخمس إلى محاولة تبرير هذا الافتراض الأساسى أو النظرية التى يسعى لإثباتها هانتنجتون[٣٢] :

القسم الأول : يبرر أنه : لأول مرة فى التاريخ نجد أن الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات ، والتحديث مختلف بدرجة بينة عن التغريب ولا ينتج حضارة كونية بأى معنى ، ولا يؤدى إلى تغريب المجتمعات غير الغربية !

القسم الثانى : يبرر أن : ميزان القوى بين الحضارات يتغير ، الغرب يتدهور فى تأثيره النسبى ، والحضارات الأسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، والإسلام ينفجر سكانياً مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها ، والحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ثقافاتها الخاصة .

والقسم الثالث : يبرر أن : نظام عالمى قائم على الحضارة يخرج إلى حيز الوجود حيث المجتمعات التى تشترك فى علاقات قربى ثقافية تتعاون معاً ، والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة ، والدول تتجمع حول دولة المركز أو

دولة القيادة فى حضارتها .

والقسم الرابع : يبرر أن : مزاعم الغرب فى «العالمية» تضعه بشكل متزايد فى صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها «الإسلام والصين» ، وعلى المستوى المحلى فإن حروب التقسيم الحضارى وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها «تجمع الدول المتقاربة» وخطر التصعيد على نطاق أوسع وبالتالى يتطلب جهود من دول المركز لإيقاف تلك الحروب .

وأما القسم الخامس فيبرر : أن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية ، وعلى الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية حيث تجنب حرب حضارات كونية يتوقف على قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها .

ونظراً للموقع المحورى لحضارتنا العربية الإسلامية مع الصين فى هذه النظرية الغائية منذ إطلاقها ، ثم الأكثر محورية لدرجة تصير معها وكأنها الآخر المطلق أو الوحيد للغرب منذ أحداث ١١ سبتمبر ، يتبدى لنا أهمية مناقشة هذه النظرية من وجهة نظر عربية إسلامية ، وبالأخص وضعها فى سياق مقارن مع نظرية «المؤامرة» التى تسود بأقدار مختلفة لدى تيارات ثقافتنا العربية باعتبار أن كلتيهما تعبير عن عقدة حضارية جوهرها التعصب وأن اختلفت ركائزه ومنطلقاته لدى الطرفين ؛

فالتعصب الغربى للهوية يأتى عبوراً على ركيزة «الحرية» التى أعلنها العقل الغربى كفضيلة «أولى» فى حقبته الحداثية ولكنه فهمها ومارسها على أنها حريته هو التى لا تتوقف عند حرية الآخر خارجة ولا تكترث غالباً بإلهاماته ورموزه ، ومن ثم فقد وقع فى مأزق التناقض بين الحرية «حريته» وبين التعصب لها على حساب الآخر الذى أضطر أحياناً إلى «قمعه» ، وهو التناقض الذى قاده إلى نزعه «التمركز حول الذات» التى دفعت به عند محاولة تبريرها إلى التعامل مع التاريخ بآلية اختزالية تكفل له إثبات رقيه وطهارته المطلقين منذ بداية تاريخه وذلك عندما إنطلق من صورته الأخيرة «الراهنة» ليبنى تاريخاً غريباً متجانساً ومتواصلاً منذ ما يعتبره «المعجزة اليونانية» وحتى الآن وهو ما قاده فى النهاية إلى الوقوع فى فخ نظرية الصدام تحت ضغط وتأثير الآلية المعرفية نفسها وما تتسم به من انتقائية وتبسيط مشوهين بهدف الحفاظ على وحدة الغرب وتجانسه فى المستقبل وفى ظل لحظة تاريخية اتسمت بالميوعه الاستيراتيجية أعقاب تداعى منظومة تحالفات الحرب الباردة ، ومن ثم فإنه يمارس تعصبه «لهويته» هو كما يتصورها أو يرجوها أو حتى يدعيها .

وفى المقابل فإن التعصب العربى يتبدى على نحو مباشر للهوية حيث تعيش الحضارة العربية إشكالية الخوف من التقاليد الحديثة للعالم المعاصر منذ تفتق وعيها به وما أدى إليه ذلك الخوف من طرح متوتر دائماً لطبيعة العلاقة مع منتجيها أي الغرب ، وهو التوتر الذى قاد إلى رفضها صراحة وبشده من قبل التيار السلفى خشية تأثيرها على الهوية العربية الإسلامية التى نظر إليها هذا التيار وكأنها «فوق تاريخية» . وقد أدى هذا النمط من التعصب للهوية إلى الآلية الإختزالية نفسها فى التعامل مع التاريخ عندما قام بتثبيته عند لحظة بناء هذه الهوية فى الماضى لينطلق منها إلى رفض كل مابعدها وبالأخص قيم الأخر الغربى بحسبانه الشيطان الذى يتآمر عليها ، مثلما كان الحاضر قد أصبح لدى الغرب هو نقطة إنطلاق تاريخه فى اتجاه الماضى حيث «نزعة التمركز» وإلى المستقبل «نظرية الصدام» وكلاهما نمط من التعصب للذات وإن اختلف مضمونه ، ومن الرؤية الاختزالية للتاريخ وإن تباينت منطلقاتها .

على أنه وبرغم التشابه القائم بين النظريتين فى الركائز والمنطلقات ، فإن ثمة اختلاف جوهرى بينهما تصنعه أبعاد ثلاث أساسية تمنح المؤامرة قدراً أكبر من المشروعية ، والصدام درجة أكبر من الخطورة ؛

أولها : يتعلق بجوهر «العقدة» التى تصدر عنها كل منهما حيث نظرية الصدام تحركها عقدة التفوق الغربى والرغبة العارمة فى تكريسه ومن ثم الحذر الشديد إزاء كل ما يهدده والإندفاع من ثم إلى التحذير منه ، ويمكن الإدعاء بأنها ليست بعيدة عن صيحات التحذير التى أطلقها بعض فلاسفة الغرب المحدثين من الاضمحلال والأفول والسقوط وجميعها تثيرها فكره «النهاية» ، نهاية التفوق طبعاً وليست نهاية الوجود . وإن بدت عليها ، بقدر غير مسبوق فى هذه الأفكار جميعاً ، ملامح الذرائعية والدعائية والنفعية ربما لأنها ناشدت الوجود الاستيراتيجى للغرب مع ما لهذا المستوى من قابلية أكبر للتأثير والتأثر ومن ثم قدره أعلى على التحول بالإنكماش أو التمدد تفوق كثيراً المستوى الحضارى / الثقافى الأعمق تكويناً والأكثر استقراراً .

وعلى العكس فإن نظرية المؤامرة تصدر عن عقدة الخوف والاضطهاد لدى الجماعة العربية التى وجدت نفسها فى إسار عالم حديث لا تستطيع أن تفرض نفسها عليه ، ولا تستطيع فى الوقت نفسه الإفلات منه لأنها محاطة به ، ومن ثم صارت تحركها مجرد دوافع الاستمرار فيه وليس التفوق عليه والحصول على الأمن فى جنباته ولو بالتخفى عن الأخر القوى أو حتى القطيعة معه .

وثانيها : يتمثل فى العمق التاريخى لكلتيهما ، أى بطول المدى التاريخى من ناحية وحضور الخبرة التاريخية من ناحية أخرى . وهنا تتفوق نظرية المؤامرة على نظرية الصدام حيث تمتد بطول العصر الحديث تقريباً مستبطنة لهواجس الحضارة

العربية إزاء تقاليده وأبنيته الجديدة ، ومستحضرة لأكثر من خبرة تاريخية سلبية وقعت فى إطاره على رأسها خبرتان أساسيتان تمثلان قمة تناقضات الغرب الواقعية مع تقاليده الحديثة «الكلاسيكية» فى لحظتين مهمتين ؛

الأولى بدرجة الخطيئة وهى اللحظة التى شهدت واقعة استعماره لشرقنا العربى الإسلامى بحجة التبشير بالمدنية وفى الحقيقة تعصباً منه لهذه المدنية وتكريساً لتفوقها.

والثانية بدرجة الجريمة حين منح اليهود وطناً فى فلسطين هو وطننا سواء بالوعد البريطانى أو بالدعم الأمريكى متعامياً عن تقليد معرفى مهم لديه ينتصر للحقيقة التاريخية ضد الأسطورة أياً كان مصدرها دينياً ، أو سحرياً ، وأيضاً عن تقليد سياسى أهم لا يزال يمارس العماء فى مواجهته وهو حق الشعوب فى تقرير مصائرها ومن ثم إقامة دولها على أراضيها أياً كانت ثقافاتها أو أديانها .

وعلى العكس يقصر مدى نظرية الصدام إلى نحو العقد منذ طرحها هانتنجتون صريحة واضحة ونفعية كما تكاد تفتقد لأى خبرة تاريخية حقيقية حيث أن أغلب الخبرات الجزئية والمحدودة «قياساً إلى الخبرتين الكبرتين كالاستعمار والصهيونية» التى حاول مروجوها نسبتها إليها مثل أحداث سبتمبر الأمريكية أو الهجوم على بعض السفارات الأمريكية فى العالم العربى وإفريقيا فى سنوات التسعينات جاءت تالية لطرحها ومن ثم عملت كمبرر لها بأكثر مما كانت صانعة لخيوطها .

أما ثالثها : فيتعلق بحاملها الثقافى والذى يتأسس لدى نظرية المؤامرة على التيار السلفى الأكثر إنغلاقاً فى الثقافة العربية والذى يواجه بتحفظ كبير من قبل التيار التوفيقى العريض الذى تدعيه معظم التجارب والبناءات السياسية العربية فى القرن العشرين ، وبرفض قاطع من رافد نحيل هو الباقى من تيار المعاصرة الذى كان متدفقاً أوائل القرن الماضى الأمر الذى يجعل من ذهنيه المؤامرة فى الفضاء العربى أقرب إلى كونها «حالة وجدانية» منها إلى موقف عقلى .

وأما نظرية الصدام فيتأسس حاملها على خليط من رؤى لمؤسسات إستيراتيجية ، وإدعاءات تروجها ميديا إعلامية واسعة الانتشار بالغة التأثير تنزع إلى الاختزال والتعميم لتبرير الاتهام واثبات الإدانة . ولاشك أنهما معاً لا يمثلان العقل الغربى كله لا فى دوائره النزيهه سياسياً ، أو المنفتحة ثقافياً ولا حتى يتطابقان تماماً مع التيار الأساسى العريض القائم على نزعة التمركز والذى كان قد أسهم فى حفزها إلى فكرة الصدام بإلهام أفكاره السابقة عن التفوق الغربى وصيحات تحذيره من احتمالات زوال هذا التفوق ، ولكنهما فى الوقت نفسه يجسدان ماهو أقرب إلى «مزاج ثقافى» واع

بأهدافه النفعية وأقدر على تحقيقها من مثيله الحامل لنظرية المؤامرة مستفيداً أولاً من قوة حضور الغرب عموماً فى عالمنا المعاصر ، وثانياً من موقعه المتقدم والمؤثر فى تيار التمركز الواسع فى الثقافة الغربية ، بعكس التيار السلفى العربى الذى يعانى من ضعف الحضور فى العالم ، وضعف التمثيل فى الثقافة العربية نظراً لوقوعه أسفل التيار العريض الواسع فيها وهو التيار التوفيقى ، وهنا مكمن الخطر الحقيقى إذا على العكس من الأخير الذى لا يملك إلا حرية تصور العالم فإن الأول يملك حرية تصوره ، وتصنيعه استيراتيجياً فى الوقت نفسه وهنا يكمن الخطر الحقيقى .

فبرغم عمليات التكذيب الثقافى التى استمرت أغلب التسعينات من قبل دعاة السلام والتعايش أو من جهة الخائفين من تبعات نظرية الصدام ، فإن أحداث ١١ سبتمبر كانت كافية لإحيائها فعاد الجدل للإحتدام بين من يكذبونها ويسعون إلى إعادة تفسير الحدث الكارثى موضوعياً من قلب أدوات التحليل الاستيراتيجى الرصينة، وبين من يحاول النفخ فيها ليذكى النار المشتعلة بدءاً من شارون واليمين الإسرائيلى فى رأس المثلث ، مروراً بالتوجهات اليمينية فى أوربا والتى كشفت عن نفسها صراحة لدى بيرلسكونى الذى يرأس وزراء إيطاليا على أرضية شبة تحالف مع الفاشية ، وضمناً فى فرنسا حيث الصعود السياسى الكبير لجان مارى لوبن وسط موجة تعصب ضد العرب والمسلمين هناك ، وكذلك فى صعود النازيين الجدد فى المانيا ، واستناداً إلى قاعدة المثلث فى الولايات المتحدة حيث الإئتلاف اليمينى المسيحى الصهيونى داخل الحزب الجمهورى وإدارته من الصقور الحاكمين المنطلقين نحو تصور إمبراطورى لدور الولايات المتحدة فى العالم ، وهو ما سوف ينال من العالم العربى أكثر من غيره لأنه يأتى فى وقت تصير فيه الولايات المتحدة هى حيوية الغرب وصانعة أساطيره ، ويصير فيه العربى من جديد ، وبعد سيادة النموذجين : التركى فى الحقبة الحديثة ، والإيرانى فى القرن العشرين ، هو نموذج المسلم الذى طالما صنعت له المخيلة الغربية / الأمريكية صورة نمطية بائسة تجمع بين الثراء الشديد والسفه الأشد ، وبين الولع بالتكنولوجيا الغربية ، والكراهية العميقة للغرب فى إطار تفكير غريزى لا يبحث سوى عن اللذة سواء بمعناها الجنسى المباشر أو بمعناها السياسى «البدائى» الذى يجسده صدام حسين الآن على النحو الذى تبرر به الولايات المتحدة إندفاعها لإسقاطه ولو بالقوة العسكرية نيابة عن شعب آخر متنكرة فى ذلك لجماع القيم الغربية الليبرالية الحداثية المعتبرة بالقانون الدولى والسيادة وحق تقرير المصير ، ومتمركزة على العكس حول فكره واحدة ميتافيزيقية هى الحرب ضد الإرهاب مع تأويل خاص جداً لها على نحو يجعلها مطاطة وتستوعب كل من يناقض الاستيراتيجية الكونية الأمريكية سواء فى بعدها الموضوعى / الحقيقى أو فى بعدها

الذاتى التأويلى الذى يتسع أحياناً لبعض مكونات الرؤية الاستراتيجية الصهيونية / الإسرائيلية على قاعدة اليمين المسيحى الصهيونى ، وحيث اللقاء هنا ، وبامتياز بين هذين البعدين ضد العراق كجغرافيا وتاريخ واستيراتيجية من ناحية ، وقيادة مستبدة وغبية من ناحية أخرى ، رغم أنها تبقى فى كل الأحوال بعيدة عن الإرهاب التقليدى الذى فجر حدث سبتمبر العاتى على النحو الموضوعى ، والتأويلى أيضاً .

ولعل ما يميز هذا البديل «صدام الحضارات» عن سابقه «الفاشية الأمريكية» هو المستوى الاستيراتيجى وتحديداً هو الموقف الأوربى من النزعة الأمريكية التدخليه إذ يبقى هذا الموقف هو المحدد لمدى تكامل الغرب الأوروأمريكى وضمنه روسيا فى اتجاه تناقضى مع العالم خارجه وبالذات مع العالم العربى الإسلامى ثم الصين الكونفوشيوسيه ، فهل تنساق أوربا - بكل حكمتها - خلف النزعة الأمريكية فنكون بصدد صدام حضارات ، أم تنجح أوربا بحكمتها تلك فى كبح جماح الحيوية الأمريكية ، وفى تأكيد استقلالية دورها العالمى فنكون بصدد بديل آخر هو «العالمية الإنسانية» الذى سوف نتوقف عنده فى الجزء الثالث والذى يستلزم نزوعات أوربية استقلالية ، وأمريكية ليبرالية ، أو على الأقل بصدد مستوى أدنى من الفاشية الأمريكية التى عرضنا لها فى الجزء الأول ، يمكن للنظام العالمى التكيف معه ولو مؤقتاً ؟

وهنا يمثل الجدل حول حلف الأطلسى معضلة كبيرة تؤشر للمستقبل لأن حسمه سيمثل نقطة فاصلة بين الخيارين : حيث الرفض الأوربى للعقل النفعى ، وسياسات القوة الأمريكية سوف يبقى على مسافة فاصلة بين توجهاتهما ويقود إلى ذبول الدور العسكرى للحلف ثم ذبوله كهيكل قانونى وسياسى بعد ذلك تدريجياً ومن ثم تضطر الولايات المتحدة إلى ممارسة هيمنتها بوسائلها وقوتها ، ومواردها الخاصة وانتشارها العسكرى الواسع فى شتى أنحاء الجغرافيا العالمية ، وبإلهام وتبرير نزعة التمركز الجديدة حول الذات الأمريكية .

وحيث القبول الأوربى بهذا العقل والانصياع لتلك السياسات يقود إلى توظيف الحلف فى خدمة الاستيراتيجية الأمريكية حتى يتحول - ومع تمديده داخل أوربا وخارجها - إلى بناء استيراتيجى جديد للعالم كله يصوغه منطق من معه ، ومن ضده وعلى النحو الذى يهمش البناء القانونى السياسى للنظام العالمى القائم الآن فى أفضل الأحوال أو يسقطه تماماً ليحل هذا البناء محله فى أسوأها .

وهنا يتحول خطاب الشرعية تدريجياً عن مقولات المركزية الأمريكية ودعاويها ، إلى مقولات ودعاوى صدام الحضارات بين الغرب الأوروأمريكى ، والشرق الإسلامى/

الكونفوشيوس وهنا ، مرة أخرى ، يبرز دور ما يسمى «بالإرهاب العالمى» كنقطة إرتكاز وآلية تبرير لسياسات القوة الغربية التى قد تبلغ حد خوض الحروب الساخنة مما يقود العالم إلى ما يشبه حالة فوضى وخاصة عندما تهدف هذه السياسات إلى إعادة هيكلة بعض المناطق المهمة حسب الرؤية الأمريكية غالباً ، والصهيونية أحياناً فى الإقليم العربى نزوعاً إلى تصفية القضية الفلسطينية وتولية إسرائيل قيادة المنطقة ، وفى شبه القارة الهندية لصالح التحالف الهندى الأمريكى الإسرائيلى المتنامى حول الصين وضد باكستان التى تبقى رغم كل ما قدمته فى المواجهة مع طالبان ورغم التحول الكامل لصالح أمريكا فى مواقفها من أفغانستان ، دولة إسلامية تحوز تيارات أصولية لا يؤمن جانبها ، كانت ملهمة لحركة طالبان نفسها وداعمة لها وهو أمر قد يتجدد فى أى لحظة وحسب أى ظرف . وهكذا من تبريرات مختلفة لسياسات القوة والصدام فى مناطق العالم المختلفة .

وهنا يحق التساؤل حول أبعاد الجدل الراهن حول الأطلسى ؟

ترى أوربا ، وهو الأقرب للمنطق ، أن الحلف الذى كان الهدف من تأسيسه أصلاً طرد روسيا إلى خارج الفضاء الأوربى ودفع أمريكا إلى داخله وإبقاء ألمانيا تحت السيطرة لم يعد مبرراً الآن توسيعه أو حتى الإبقاء عليه مع وجود روسيا داخله الآن بعد توقيع إتفاق «ريكيافيك» للشراكة الأمريكية الروسية ، إذ لم يعد للحلف معنى أمنى لا فى نظر جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا وغيرها من دول شرق أوربا ووسطها التى كانت تريد من إنضمامها إليه بناء سور بينها وبين روسيا ، ولا أيضاً فى نظر أوربا الغربية التى عادت الشكوك تساورها حول «يالتا» أمريكية روسية جديدة ، ولكن مع الفارق طبعاً .

ويقول الخبير الدولى «إريك شو»[٣٣] : أن التفكك فى عرى التحالف الأطلسى بدأ منذ اللحظات الأولى لنهاية الحرب الباردة ١٩٨٩ ، والأسباب برأيه متعددة وأغلبها يتعلق بالرغبة الأوروبية فى تحقيق الاستقلال أو على الأقل نيل «الإحترام» من جانب الأخ الأكبر الأمريكى فى إطار مشاركة تعددية ما . فأوربا التى بدأت تشعر بقوتها الاقتصادية بعدما باتت حصتها من الاقتصاد العالمى تساوى الحصة الأمريكية «٢٢٪» أصبحت تشعر بأن مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية كما كان الأمر بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى فى الوقت ذاته مقتنعة بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بتحقيق سياسة خارجية وأمنية خاصة بها لأن ذلك سيؤدى إلى بروز منافس قوى لواشنطن على الزعامة العالمية ، كما أن الاتحاد الأوربى يعتقد بأن واشنطن تقوده من «أذنه» نحو سياسات تخدم الأهداف الأمريكية فى الدرجة الأولى من دون الإلتفات إلى الأهداف الأوربية .

وعلى العكس – يقول شو – فإن الولايات المتحدة تصر على استمراره بل تسعى إلى توسيعه للاضطلاع بمهام أمنية فى المحيط العالمى كله ولتبقى الدول الكبرى السابقة فى أوربا الغربية وكذلك اليابان داخل قيود النظام الذى خلقته هى بعد الحرب العالمية الثانية وأن تثنيها عن تحدى قيادتها أو التطلع لدور عالمى أكبر وذلك عن طريق إثارة مخاوفها الأمنية . إذ أعلن چيمس دوبينز مساعد وزر الخارجية الأمريكى للشئون الأوربية أمام الكونجرس عام ١٩٩٠م «أن الخطر هو أنه من دون «صمغ» القيادة الأمريكية فى حلف الأطلسى فإن الأوربيين أنفسهم سيعودون إلى عاداتهم القديمة ، أى بعث الروح القومية فى قواتهم المسلحة وممارسة لعبة الچيوسياسية القديمة والتغيير الدورى للتحالفات» .

وبالمثل أكد الرئيس السابق بيل كلينتون[٣٤] «أنه منذ الأربعينات قادت الولايات المتحدة تحالفاً منع العودة إلى التنافسات المحلية فى أوروبا الغربية» .

كما يختلفان أيضاً حول مسألة الحرب ضد الإرهاب . ففى حين تضع الولايات المتحدة هذه الحرب فى مصاف الحروب العالمية الأخرى ضد قوى الشر النازية والفاشية والشيوعية كما يشدد بوش دوماً فى خطاباته وتصريحاته وفى جولاته الأوربية ، تعتبر أوربا أن الإرهاب أو أسامة بن لادن لا يستأهلان كل صليل الأسلحة هذا وأن إثارة الأمر على هذا النحو هدفها فقط إعادة رسم الخريطة العالمية وفق المصالح الأمريكية الضيقة .

ولعل الكاتب الفرنسى «چان مارى كولومبانى» رئيس تحرير صحيفة لوموند يمثل حالة معبرة عن الضمير الأوربى وإدراكه المركب هذا لمشكلة الإرهاب ، هذا الإدراك الذى دفعه – أى كولومبانى – لإصدار كتاب «نحن جميعاً أمريكيون» عشية أحداث سبتمبر داعياً فيه إلى مساندة شاملة للولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب ، غير أنه فجع بعد ذلك فى ممارساتها فى أفغانستان وضد أسرى القاعدة ، وفى إعلان الرئيس بوش لتصوره عن إمكان القيام بعمل عسكرى على منوال أفغانستان ضد كل بلد يشك أن به إرهابيين منطلقاً من تصور مادى بحت له ودون محاولة لتفهم جذوره الإيديولوچية ومعالجته بما يتناسب مع دولة بحجم الولايات المتحدة يتوجب عليها امتلاك رؤية لمصير العالم ، وليس نزعة ثأر قبلية بدت وكأنها قد تحكمت فيها . وينتقد كولومبانى سياسة الولايات المتحدة فى دعم شارون ونزوعه إلى ضرب العراق مؤكداً على أن ذلك سوف يعمق من ظاهرة الإرهاب نفسها ويثير الأحقاد ضد الولايات المتحدة على المدى الطويل . ويوجه لومه إلى السياسات الأوروبية التى تتسامح مع هذه النزعة الأمريكية إلى العسكره حيث وجدت أوربا نفسها فى موقع ليس من يساند شريكه فى التحالف الغربى أعقاب كارثة وقعت له ،

وإنما فى موقف من يبدو ضعيفاً مهمشاً أمام عملاق أمريكى يحاول أن ينفى دور الأخرين جميعاً ، حتى شركائه من بينهم ، للإنفراد بسياسة العالم[٣٥] .

وهنا يمكن القول بأنه إذا كانت أوربا هى وحدها الفيصل بين خيار الفاشية الأمريكية وبين خيار صدام الحضارات على المستوى الاستيراتيجى ، فإن العالم العربى – الإسلامى يضطلع بدور مهم بجانب الدور الأوربى الأساسى على المستوى الثقافى حيث تقييد عمل الألية الجهنمية لصدام الحضارات سوف يتوقف على حكمة أوربا من جانب وعلى تفتح الثقافة العربية من جانب آخر .

وعلى الجانب الأول ولحسن الحظ ثمة دوافع ثلاث أساسية تزكى حكمة أوربا؛

أولها : دافع معرفى ، فأوربا هى وريثة عصر النهضة والإصلاح الدينى والتنوير وصولاً إلى الحداثةعاشت داخل هذا التاريخ الممتد لحظات حوار ، ولحظات صدام كثيرة معنا ومع غيرنا فى العالم ، وهى اقتربت وابتعدت ، وحاربت وسالمت ولذلك كله فقد فهمت وامتلكت غالباً رؤية للتاريخ تتحسب لهواجسه التى قد تش بالأفول حسب «إشبنجلر» وتسعى لتفهم منطقة حيث الاستجابات اللا متصورة تثيرها التحديات اللا محتملة حسب «توينبى» ، وتدرك أهمية الثقافات الكبرى وتحترم طقوسها المعنوية والرمزية ودورها فى صياغة روح الأمم التى تبقى الهدف الأجل للحركة الظاهرية السياسية للدول التى تمثل غلالة رقيقة تحيط بهذه الروح النهائى لضمان سلامتها حسب «هيجل» .

وقد يساعد أوربا على محاولة الفهم هذه تلك البناءات المؤسسية التى لا تزال تتواصل عبرها مع مستعمراتها القديمة كالفرانكفونية مثلاً والتى تمثل جسوراً سياسية وثقافية بل ورياضية يتم عبرها تبادل وفود أدبية وفنية ، وتتعاون من خلالها دول وهيئات شتى فى أفريقيا ، والشمال العربى الإفريقى ، وأمريكا الجنوبية مع الجانب الفرنسى ، والأمر نفسه فيما يخص الكومنولث كرابطة سياسية تشير إلى التاج البريطانى فى علاقته السياسية التاريخية بالدول التى استقلت عنه ورمزاً إلى استمرارية ما للتواصل بين الجانبين .

ونحن لا ندعى هنا سمواً ثقافياً أو نزاهة مطلقة للعقل أو الضمير الأوربى ، بل ما ندعيه هنا ، دون نسيان لمرارة التجربة الاستعمارية ، بأنهما – أى العقل والضمير – قد نضجا بما يكفى للتحسب من عقد التاريخ وهواجسه ، بعكس الولايات المتحدة التى تبقى ، لحداثة تاريخها وبتأثير صعودها التاريخى الاستيراتيجى السريع ، فى إسار رؤية اختزالية ، وعلى الأقل تبسيطية ، لهذا التاريخ لا تدرك عمق هواجسه وعقده خاصة الثقافية .

وثانيها : دافع أخلاقى / حضارى كشف عنه باحث وأكاديمى أمريكى هو «نورمان بيربناوم» فى لقاء له بمفكرين أوربيين أثناء انعقاد منتدى كرايسكى للتعاون الدولى بڤينا «ربيع ٢٠٠٢م» عندما أشار إلى نقطة بالغة الأهمية تتعلق بالصلة الأخلاقية والفكرية والروحية الملهمة التى تربط الولايات المتحدة فى التاريخ المعاصر بأوربا حيث تبقى أمريكا هى /حيوية الغرب على صعيد مركب القوة الشاملة نعم ، ولكنها فى الوقت ذاته ليست سوى إفراز ذلك العقل الأوربى الحديث الذى تمكن بفضل كشوفه الجغرافية من الوصول إليها ، وبفضل علومه الحديثة من استيطانها وقمع سكانها الأصليين واستجلاب سكان إفريقيا من الزنوج إليها بقصد إعمارها ، فيما يعنى أنها تظل الإبنة الطبيعية للقارة الأوربية سواء عندما كانت تحت السيطرة الأوربية وخاصة البريطانية ، أو حتى بعد الاستقلال حيث ظلت الإلهامات الفكرية والعقلية والروحية لها موصولة بجذورها الأوربية وخاصة فى تيارها الوضعى الأنجلوساكسونى والذى استحال فى صيغته البيوريتانية ذات الإلهام الكالفينى هو التيار الرئيسى المهيمن على العقل الأمريكى .

واعتبر بيرنباوم أن هذه الصلة القائمة الآن بين الولايات المتحدة وبين أوربا شبيهه بما كان قائماً بين الإمبراطورية الرومانية ذات الإمتداد الهائل ، وبين أثينا ومدرستها الفلسفية الكبيرة فى التاريخ القديم والتى ظلت لفترة طويلة مصدراً للإلهام الأخلاقى والعقلى والجمالى للإمبراطورية الرومانية التى ظلت أنذاك فى حاجة إلى مثل هذا الإلهام رغم حيويتها الشديدة وقوتها العسكرية التى مكنتها من فرض السلام الرومانى على العالم أجمع تقريباً . بل تصل درجة القرابة فى المشابهة حد أن كلاً من الإمبراطورية الرومانية القديمة ، والأمريكية المعاصرة قد ورثتا الحيوية العسكرية عن مصدر إلهاميهما «أمبراطورية أثينا المقدونية» أو الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية بخاصة الإنجليزية والفرنسية فى القرنين التاسع عشر والعشرين .

وبدورنا نتساءل : إذا كانت خبرة التاريخ القديم / الوسيط تؤكد على أن روما قد دخلت مرحلة الأفول الحضارى الشامل بعد أن توقفت عن استيعاب وإفراز مصادر الإلهام الفكرى والأخلاقى الأثينى التى جسدته بنقاء روح «القانون الرومانى» عندما إندفعت بإغراء القوة إلى فرض الهيمنة الصلدة على الجميع وذلك فى إطار حربها على المسيحية واضطهادها للمسيحيين حتى القرن الرابع الميلادى ، ثم حروبها لصالح المسيحية واضطهادها لغير المسيحيين بعد ذلك ، فهل يصح ذلك على الولايات المتحدة ، أى دخولها مرحلة الأفول الحضارى ، إذا ما توقفت عن إستلهام المقومات الأساسية الأخلاقية والفكرية والسياسية للعقل الأوربى الحديث ؟

ودونما افتراض لأى نوع من الحتمية أو الجبر التاريخى ، يمكن ترجيح الإجابة

بنعم ، ولا نكون فى ذلك أكثر جموحاً من البروفيسور الأمريكى بول كينيدى[٣٦] فى كتابه القيم عن «القوى العظمى : التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى» الذى أطلق فيه قبل عقد ونصف العقد صيحته التحذيرية الأخيرة من التدهور الأمريكى إستناداً إلى تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب ، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر . حيث ذهب إلى أنه كلما زاد مستوى هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة فى صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية على التحمل ، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالاً . وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه ، أي لدى كنيدى ، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة ، وفى قلبها الخبرة الرومانية التى تحدثنا عنها فى التو . ولن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة التى نحن هنا بصدد تأملها إذا ما أمعنت فى العسكرة والفاشية . ولاشك أن أوربا – بحكمتها – تدرك هذه الخبرة ، وأنها سوف تحاول إعاقة اكتمالها أو على الأقل إبطاء حركتها قدر الممكن إذ تدرك أوروبا بغض النظر عن الخلافات الاستيراتيجية مع الولايات المتحدة ، أن الأخيرة هى حيوية الغرب والتجسيد التاريخى الحى لقيمه الكلاسيكية التى زرعتها هى ، وأن استمرار الحيوية الأمريكية هو بمعنى استيراتيجى مباشر استمراراً للتفوق الغربى ، وبمعنى حضارى / أخلاقى غير مباشر استمراراً للقيم ومصادر الإلهام الغربية وحيث أن الأفول الأمريكى لن يعيد مركزية أوربا ، بل الأغلب أنه سوف ينتقل بهذه المركزية إلى مناطق أخرى من العالم خارج الغرب كله والأقرب إليها الآن هو العالم الأسيوى حول الصين الكونفوشيوسية . وإذا كانت أوربا قد احتاجت لنحو الألف عام قبل أن تستعيد مركزيتها فى العصر الحديث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية فى بداية العصر الوسيط ، فلا أحد الآن يستطيع أن يحدد كم من الوقت تحتاج لإستعادة هذه المركزية إذا ما تدهورت الآن الولايات المتحدة الأمريكية ؟

أما الثالث : فتاريخى تعكسه خبرة الحلفاء الأوربيين فى التعامل مع النازى إذ كان صمتهم لنحو خمسة أعوام إضطروا خلالها للتنازل عن تشيكوسلوفاكيا لتجنب المواجهة معه دافعاً لمحاولته السيطرة على بولندا وشرق أوربا مما اضطرهم لدخول الحرب ضده بعد أن أدركوا أن التخازل سوف يقودهم إلى الإفلاس ثم الحرب فى النهاية دفاعاً عن حدودهم أنفسهم . وبعد النصر عليه كان ثمة إعتراف منهم بأن تخازلهم أمام النازى يمثل خطئاً كبيراً ، فلا شك أن قادة أوربا الغربية اليوم يتذكرون هذه الخبرة ولديهم هاجس أن تخاذلهم مع اليمين الأمريكى سوف يدفعه إلى مزيد من التحرش الجيوسياسى بها فى مناطق نفوذها ومصالحها مما يدفعها إلى سرعة التماسك فى مواجهة نزعة الهيمنة الأمريكية .

هذه الخبرة تكشف عن مفارقة مثيرة وهى تبدل المواقع بين أوربا وأمريكا الآن عنها عند نهاية الحرب العالمية الثانية إذ صارت أوربا بالذات بعد ١١ سبتمبر هى الأكثر تقدمية وهى الطرف المدعو إلى الدفاع عن قيم الغرب الكلاسيكية ضد الجموح الأمريكى بعد أن كانت الولايات المتحدة هى ذلك الوجه المدافع عنها ضد سياسات القوة وتحالفاتها وتوازناتها التى أوصلت أوربا حد التدمير والعالم حد التوريط مع الحربين العالميتين اللتين هددتا بتدمير قيم ومكانة الغرب فى العالم . فبينما تستطيع أوربا اليوم تجسيد قيم ما بعد الحداثة السياسية من حيث أولوية الجغرافية الاقتصادية القائمة على اقتصاد المعلومات ونمط إنتاج المعرفة وسياسات الإندماج والتكتل لصياغة عالم أكثر سلماً وآمناً وذلك على الجغرافيا السياسية ومقوماتها المعتبرة بالسيادة والأمن والتحالفات العسكرية وتوازنات القوة وهو ما مكنها من إنجاز الاتحاد الأوربى ولا يزال يلهمها رؤية أكثر اعتدالاً وحرصاً على السلام العالمى تجسدت فى الموقف الأخير من العراق ، فإن الولايات المتحدة تجمع فى تناقض شديد بين قيم الحداثة وما بعد الحداثة السياسية أو بين مقومات الجغرافيا السياسية والاقتصادية معاً إذ هى سيدة الاقتصاد المعلوم وركيزة الشركات عابرة الجنسية وهى فى الوقت نفسه الحائزة على أفضل مستويات القوة العسكرية والتى يسندها انفاق عسكرى ناهز حد الـ ٤٠٠ مليار دولار بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكرى للدول الخمسة عشر التالية لها وضمنهم روسيا والصين وفرنسا . وهى الأحرص على إكتناز القوة والنفوذ فى النظام العالمى القائم والنازعة إلى نمط من التدخلية الشديدة التى لا تتوقف عند حد ولدرجة أن تحاول تغيير النظام العراقى بالقوة المسلحة .

والمفارقة الكبرى هنا هو أن هذا التناقض يمنحها ميزة موضوعية هائلة إذ يتيح لها تفوقها فى فضاء الجغرافيا الاقتصادية – بنية العولمة – قدرة متزايدة على التأثير فى المصالح والموارد والاقتصادات لدى الأطراف الأخرى بالقدر الذى يجعلها فى مركز لشبكة تؤثر على الجميع ومن ثم فى مركز أولوياتهم بما يجعل مصالحهم معها أهم وأطغي بشكل حاسم على مصالحهم معاً ومن ثم يعجزهم عن التحالف معاً ضدها كما يقضى منطق الجغرافيا السياسية وسياسات القوة التقليدية الموروثة من التاريخ الأوربى ، وهو الأمر الذى يوفر لها فضاء للتفوق الساحق فى الجانب الاستيراتيجي العسكرى على أى منافس محتمل ، بل وحتى نقاط الضعف التى يمكن إثارتها حيال السيطرة الأمريكية على الاقتصاد المعولم والمتعلقة بالهزة الشديدة للشركات الأمريكية الكبرى مؤخراً وما أحدثته من حالة تشاؤم إزاء مستقبلها الاقتصادى يمكن توظيفها لصالح هذا الفهم إذ أنها تنهض كتبرير للسلوك الأمريكى العنيف ضد العراق نظراً لما يتيحه سقوط النظام العراقى وحالة الفوضى المصاحبة

لذلك من سيطرة متزايدة على النفط العراقى وتحكم متزايد فى نفط الخليج وهو ما يولد آثار إيجابية من وجهة نظر الاقتصاد الأمريكى .

وأخيراً فإن الإدراك الأوربى الإيجابى الحافز لهذه الخبرة قد يقود إلى تهميشش دور الجغرافيا الاقتصادية فى دعم التفوق الأمريكى الجيوسياسى وخروج أوربا الغربية ومعها روسيا والصين عن معادلة القوة الراهنة لكنه خروج سيظل فى عمقه وحدوده محكوماً بعدة حقائق أهمها إثنتين :

الأولى : هى استمرار مركزية أمريكا داخل الغرب ، ذلك أن سهولة إنتقال دفة القيادة الأوربية إلى أمريكا عام ١٩٤٥م لن يكون ممكناً الآن فى الإتجاه العكسى وهو ما يعود لفارق القدرة الشاملة بين الطرفين والتى تظل لصالح الولايات المتحدة الآن كما كانت فى السابق . فرغم تراجع نسبتها من الناتج العالمى من ٤٠ ٪ عام ١٩٤٥ إلى نحو ٢٣ ٪ الآن ، لا تزال هى رائدة الاقتصاد العالمى ، فضلاً عن تفوقها العسكرى الساحق ، وهو ما سوف يخلق موقف أقرب إلى التناقض بين القوة الأمريكية والقيم الأوربية مما يسمح بتأكيد الشرعية الأخلاقية للقيم الغربية ضد النزوع الفاشي الأمريكى ولكنه لا يسمح بفرضها على الولايات المتحدة ، وهنا تأتى أهمية دور المناطق الإقليمية الخاضعة للصراعات فى بدء المواجهة معها أولاً لتفجير موقف أزمة عالمية يعمل علي تسهيل وحفز الدور الأوربى فى الانتصار للقيم الليبرالية .

والثانية : تتعلق بطبيعة التهديد الأمريكى لأوربا والذى يتوقف فقط عند دورها ولا يذهب أبداً إلى وجودها كالتهديد النازى من القلب الأوربى نفسه وهو ما يعطى أوربا مزيداً من الوقت للتأمل والاستعداد إذ هى غير مضطرة للمواجهة فوراً ، وهنا سيكون ممكناً للولايات المتحدة أن تفلت بالصيد العراقى قبل أن تحزم أوربا أمرها وتجاهر بتحدى الهيمنة الأمريكية ، وهنا يبرز دور المنطقة العربية تحديداً فى تفجير موقف الأزمة العالمية هذه المرة لحفز الدور الأوربى والروسى والصينى معاً والتعجيل بعملية الفرز التاريخى النازعة إلى إعادة بناء التوازن العالمى .

وفى هذا السياق ، وحدة ، يمكن فهم الدوافع التى حدث بنحو ١٢٨ مثقفاً أمريكياً لصياغة رساله إلى نظرائهم الأوروبيين يحثونهم فيها ، فى ربيع ٢٠٠٢م ، على استعادة دورهم المفقود فى صياغة المرجعية الأخلاقية والفكرية الأوربية الملهمة لنظيرتها الأمريكية سواء بإعلان أصواتهم الحرة كمثقفين بذواتهم فى وجه النزعة الأمريكية العسكريتارية ، أو بالضغط على حكومات بلادهم الحليفة للولايات المتحدة لرفض سياساتها المتطرفة فى العسكرة ضد أفغانستان ، ونحو العراق وغيرهما ، فيما يعد تجلياً نقيضاً لوعى المثقفين الأمريكيين الستين الذين حاولوا تبرير الفاشية الأمريكية بمقوله الحرب العادلة ، إذ ينطلق الأخيرون من انتمائهم الغالب إلى

المؤسسة الاستيراتيجية الأمريكية ، بينما يستند الأولون إلى حس أعمق بالتاريخ أقرب ليس فقط للموقف الأوروبى ، بل وأيضاً إلى الموقف الإنسانى العام .

* * *

وأما على الجانب الثانى «العربي» فإن ثمة مطلبين أساسيين يتوجب الوفاء بهما لتعطيل التوظيف الأمريكى لآلية صدام الحضارات الجهنمية ؛

أولهما : أمنى / إستيراتيجى وهو استحقاق المدى المباشر ويتعلق بضرورة التحرر من الشعور بالوهن والعجز المتوهم فى مواجهة القضايا المعلقة مع النظام الدولى والناجم عن شعور عميق بالإغتراب عن الأبنية السياسية لعالمنا المعاصر وهو الشعور نفسه الذى يغذى الراديكالية الاستثنائية «الإسلامية» ويدفعها إلى الإرهاب كطريق وحيد متصور للفعل يعكس نوعاً من الشجاعة الزائفة وهو الشعور الذى تولده البنية التاريخية المستمرة تحت الجلد الساسى العربى منذ العصر الوسيط ونقصد بها نموذج «السلطة الرعوية» الذى بدأ مع العصر العباسى الثانى رحلة رسوخ إنفصلت فى ظلها تدريجياً السلطة السياسية عن المجتمع العربى المتمدين آنذاك وأخذت ترتبط بالعناصر التركية التى شكلت نخبة عسكرية إضطلعت بالوظيفة الأمنية فحالت بين المجتمع العربى وبين أداء الدور العسكرى الجهادى الذى بدأ به تاريخه الإسلامى . وفى المقابل فإنها تحكمت فى سلطته السياسية وموارده الإقتصادية ، مما قاد تاريخياً إلى نوع من الفصام بين المدنى والعسكرى ، والسياسى والأمنى ، وهو نموذج ترسخ فى العصرين المملوكى والعثمانى واستمر فى ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية والفرنسية على مجتمعاتنا العربية التى لم تنجح فى تجاوزه عند تشكيل دولها الوطنية الحديثة فى مواجهة التحدى الصهيونى بالذات . إذ ظلت المفارقة الكبرى فى القرن العشرين ممثلة فى حضور ملتبس لظاهرتى «العسكرة» حيث نخبة عسكرية مهيمنة وأن صارت وطنية و «الاعتمادية الأمنية» على الآخر غالباً حيث عملت الظاهرتان معاً فى شبه تكامل غريب ومثير حيث الهواجس والإنشغالات الأمنية والإنهماك فى قضايا الجغرافيا السياسية تحتل المرتبة الأولى على جدول الأعمال ، بينما الأداء العربى فى مواجهتها بالغ التدنى قليل الإنجاز ولذا فقد استمر الاختباء خلف توازنات القوى إبان الحرب الباردة والذى لم يقطعه سوى ظهورات قليلة شهدت فى أقلها إنجازات خاطفة كحرب أكتوبر وتحرير الجنوب اللبنانى وفى أغلبها إخفاقات كثيرة وهو الوضع الذى يتوجب على العالم العربى الخروج منه بسرعة وفعالية .

أما الثانى فثقافى / حضارى يتعلق بقضية تفتح الثقافة العربية والتى تكتسب على المدى الطويل أهمية شديدة كضرورة مطلوبة لذاتها على طريق إنجاز مشروع النهضة

العربية المتعثر منذ قرنين من ناحية ، وكقيد على الآلية الجهنمية لصدام الحضارات فى العقل الأمريكى / الغربى من ناحية أخرى .

ولعلنا لا نبالغ فى القول بأن المنحيين : الضرورة والقيد يتكاملان معاً إذ يجسد هذا التكامل حقيقة أن لجم تيارات العنف والتطرف فى المجتمعات العربية والتى تثير لدى العقل الأمريكى هواجس صدام الحضارات والتى هى نفسها الحامل الأساس لنظرية المؤامرة لدى العقل العربى لن يكون ممكناً عبر الحل الأمنى القمعى وحده ، بل عبر بناء وتنمية روح التسامح وقبول الاختلاف مع الآخر سواء المحلى أو العالمى ، الفئوى أو الثقافى ، حيث يؤدى قبول الآخر المحلى إلى استيعاب الانشطارات الظاهرة فى مجتمعاتنا العربية كشرط مبدئى للانطلاق نحو بناء النهضة العربية .

كما يؤدى قبول الاختلاف مع الآخر الثقافى / الغربى إلى نزع متزايد لفتيل الغضب وتعطيل لآلية عمل صدام الحضارات . وتترسخ هذه الحقيقة بإدراكنا لأخرى وهى أن كل خطاب إعلامى عن الذات ومهما كان متسامحاً لن يكون موضع تصديق لدى الآخر إلا بتسامح وتفتح واقع الذات نفسه . ذلك أن الخطاب الإعلامى يبقى فى النهاية محض إفصاح عن الواقع الحضارى ومن ثم فلا صدقية له إلا بجاذبية وفعالية هذا الواقع نفسه الذى يعمل هنا كجذر إلهام للخطاب ، وأداة تصديق له فى آن .

وإذا كان الهدفان متفقان فى درجة الأهمية ، فإنهما أيضاً – وفى اعتقادنا – متفقان فى نقطة الإنطلاق والتى نحسبها واقعة عند تلك المرحلة الثانية «التوفيقية» فى مراحل الجدل الفكرى حول مسارات النهضة العربية والذى مر بمراحل ثلاث أساسية ؛

الأولى : كانت دفاعية سادتها روح جوهرها أن الإسلام عقلانى وعلمى ويمكنه أن يكون أساساً للنهضة مع النموذج الغربى / الليبرالى / المسيحى .

والثانية : سادتها روح التوفيق بين الأصالة والمعاصرة أى الإسلام والحداثة الغربية أى أنها اعترفت بوجود بنيتين متميزتين مع تصور إمكانية التوفيق بينهما كلاً فى مجال تميزها وبالأساس حسب صيغة تميز بين الأخلاق والعلم فى الحداثة الغربية ، مع أمكانية ادماج الأخلاق الإسلامية فى العلم الغربى .

أما الثالثة : فقد كانت هجومية وتمثلت فى موجة الإسلام السياسى منذ السبعينات وتقوم فى جوهرها على فكرة أسلمة المعرفة الطبيعية أيضاً وليس الإنسانية / الأخلاقية فقط بما يعنيه ذلك من أن يصبح للإسلام – كعقيدة – فعالية علمية وأخلاقية شاملة تكفى لتسويد نموذجه فى النهضة . ومما لاشك فيه أن الروح الهجومية «بعدوانيتها» والدفاعية «بانكسارها وسلبيتها» لا يخدمان عملية نهوض

حضارى يثق بالذات ، أو تفاعل حضارى حر مع الآخر ، مما يفرض الروح التوفيقية للمرحلة الثانية . غير أن التوفيقية المعنية هنا هى تلك التوفيقية الجدلية المرجوه وليست تلك التوفيقية المدّعاه التى إنحرفت بالواقع أو إنحرف بها الواقع العربى نحو التلفيق شبه الكامل فيما جسدته جل البناءات والتجارب السياسية العربية فى القرن العشرين بالذات ، وإن كان لذلك ملابساته التاريخية .

ذلك أن العجز العربى عن الولوج إلى فضاء الرؤية الحديثة للوجود التى صاغتها، كما سلف ، متوالية الكشوف الجغرافية ، والثورة العلمية التجريبية ثم الصناعية ثم التكنولوجية وفى إبطهما متبرعمتين حقبتى الإصلاح الدينى والتنوير قد حرم المجتمعات العربية من أن تطرح على تاريخها أسئله حضارية كبرى وجذرية كتلك التى تم طرحها فى الغرب ، ولذلك بقى نمط إدراك العالم كما هو موروث تقريباً من القرون الوسطى – الزاهرة فى السياق العربى – مهيمناً على القرن العشرين نفسه سواء فيما يتعلق بموقع الدين فى النشاط الفكرى ، أو ما يتعلق بأشكال تنظيم المجتمع وإدراك العالم السياسى . وبينما كان الأول مقبولاً نتيجة لتميز إطاره الإسلامى بغياب الهيراركية البطريركية عن المؤسسات الدينية ونزعة التقديس التى اكتسبتها فى النمط الغربى الكلاسيكى ، فإن الثانى أى تنظيم المجتمع وإدراك العالم السياسى والذى استمر حول الأشكال البدائية للعصور الوسطى العربية قد أوصل هذه المجتمعات إلى درجة الجمود .

وكان من نتيجة ذلك اختفاء الدوافع الداخلية للتغيير فى مجتمعاتنا العربية ، ولذا فإن كل محاولات النهوض فى العصر الحديث لم تصدر عن حركة ذاتية لتجربة تاريخية تتطور بثقة واستقلال فى أفق تاريخى مفتوح كما كان الأمر لدى المجتمعات الغربية ، وإنما عن شعور عميق بالخوف من العالم الحديث ومحاولة اللحاق به بتقليده وتطويع مجتمعاتنا العربية لمتطلباته ولو قسرياً على نحو يقترب من حد إعادة التصنيع وفقاً لروية الحاكم الفرد أو على الأكثر النخبة القائمة بعملية التغيير وهو الأمر الذى جعل كل تجربه شبه جزيرة منعزلة عن سابقتها ، وتاليتها وحرم مجتمعاتنا العربية من خبرة التراكم وحال دون امتلاكها لتجربة حديثة ومستقلة ومتصلة فى النهضة والتقدم .

ولأن الرغبة فى التغير لم تنبع من عوامل داخلية بل حركتها دوافع خارجية جسدها بالذات الاحتكاك الدامى بالغرب والهزيمة سياسياً وعسكرياً أمام صورته الملتبسة بالتقدم والاستناره من ناحية ، والهيمنة والاستعلاء من ناحية أخرى ، فلم يكن أمام مجتمعاتنا العربية أسهل من وربما سوى «الصيغة التوفيقية» لتحمل تفاعلها مع العالم الحديث / الغرب كصيغة ثقافية تقيها الشعور بالإغتراب إزاء عالم

لا تستطيع الانتصار فيه ، ولا تستطيع الإنسحاب منه فى الوقت نفسه .

غير أن الصيغة التوفيقية قد انحرفت تلقائياً ومنذ البداية – ربما – إلى التلفيقية عند الممارسة التاريخية طيلة القرنين الماضيين كنتيجة شبه منطقية للسياق الدفاعى الذى مورست فيه أمام ضغوط الغرب المتوالية بدءاً من الاستعمار الرأسمالى الأوربى وحتى الاستعمار الاستيطانى الصهيونى للعالم العربى . ذلك أن التوفيقية الخلاقة كعملية تركيب جدلى تبدو بحاجة ، ربما أكثر من الممارسة العادية التلقائية ، إلى إرادة قادرة على ممارسة الإختيار بحسم وحزم ، وإلى رؤية شفافة ناصعة لما تقوم بالاختيار من بين عناصره ، وإلى فضاء تاريخى مفتوح يسمح بوضع هذه الاختيارات موضع التجربة العملية كما يسمح بإعادة فحص هذه التجارب ومراجعتها وتنقيحها نظرياً عبر عملية تغذية استرجاعية فى الآفق التاريخى المفتوح بين الفكر والواقع وجميعها متطلبات ربما لم تتوفر للوعى العربى الحديث الذى بدأ هذه العملية التوفيقية فى سياق أزمة وجودية وسياسية محيطة به ، وممسكة بتلابيبه قادته إلى التلفيق الذى تكرس بفعل عوامل ثلاث مهمة .

أولها سياسى / عملى يتعلق بطبيعة السلطة العربية «التقليدية» حتى النخاع رغم الشكل الحداثى الذى اتسمت به على مستوى الخطاب الأيديولوجى . وهى الطبيعة التى لم تخرج عليها أو تنجو منها معظم الحركات الوطنية التى كافحت ضد الاستعمار والتى اضطلعت بالدور الحاسم فى بناء دولة «حديثة» تفتقد لمقوماتها فكانت النتيجة دائماً مخيبة للآمال وأدت المقدمات إلى نتائج عكسية وذلك لوجود فجوة حقيقية بين طبيعة السلطة العربية التقليدية ، وبين الأهداف التحديثية التى ترجوها لمجتمعاتها وهى الفجوة التى قادت دائماً إلى المراوغة بين الوسائل والأهداف ، وبين الأبنية ووظائفها العملية ، وبين المؤسسات وأدوارها السياسية الحقيقية . وهكذا قادت المراوغة إلى التلفيق الذى صار ملكة طاغية فى الثقافة السياسية العربية تكشف فى أحد تجلياتها مثلاً عن مفارقة الموقف العربى من العلم الحديث حيث الصداقة مع منتجاته حتى من قبل أولئك المتمردون على الحداثة والمعتصمون بما يعتبرونه أصالتهم ، ولكن دون منهجه الشكى ، ومنطقة الوضعى واللذين كانا يتطلبان لإستلهامهما نوعاً جديداً من التنظيم الاجتماعى لعله أكثر انفتاحاً ، لم يكن القائمون على عملية التحديث / التغيير مستعدين للقبول به لإصطدامه ليس فقط بطبيعة تكوينهم ولكن أيضاً بمصالحهم السياسية المباشرة ، ودون أن يمنعهم رفضهم هذا العملى لمنهاجية ومنطق وتأثيرات العلم الحديث من إقامة أبنية جامعية وأكاديمية وبحثية تحمل فى مسماها أوصاف العلوم والتكنولوجيا ، مثلما تحمل فى السياق نفسه ، أبنية ترسيخ حكم الفرد فى عالمنا العربى شتى مسميات الديمقراطية والنيابية والتمثيلية .

أما الثانى ، فهو معرفى / فلسفى يتعلق بتغير جوهرى فى الأساس المنطقى للتوفيقية من سكونية سادت الحقبة التاريخية قبل الحديثة ووسمت الرؤية الكلاسيكية للوجود قامت بالأساس على المنطق الأرسطى القائم بدوره على مبدأ عدم التناقض ووحدة الحقيقة الإنسانية فى مستواها الأعلى حيث الإيمان الفلسفى بقدره واحدة متعالية ومهيمنة لدى أرسطو والتى تم تأويلها وبسهولة إلى «الله» فى الفكر العربى الإسلامى القائم على عقيدة التوحيد المطلق فى العصر العربى الوسيط ، وذلك إلى النزعة الجدلية الشكية الحديثة التى قامت بالأساس حول الديالكتيك الهيجيلى القائم بدوره على مبدأ التناقض والصراع بين أطراف ثنائيات بحثاً عن المركب الجدلى الجديد المندمج الذى سرعان ما يتحول فى حركة الواقع إلى طرف فى ثنائية جديدة يصارع طرفها الآخر .. وهكذا . ولاشك أن هذه الجدلية المتحركة التى صاحبها فى الفكر الغربى نزعات شك وإلحاد من ناحية ، وكانت تحتاج لإستلهامها إلى مجتمع أكثر ديناميكية وتعددية وحيوية يتطور بإستقلال فى أفق تاريخى مفتوح ولديه القدرة على التكيف المرن والمستمر من ناحية أخرى ، قد مثلت عامل إرهاق للفكر العربى المعاصر لأنها أثارت تناقضاته وكشفت قصوراته وعمقت أزماته لأنها غيرت من الأساس السكونى المريح والواضح الذى سهل من عمل التوفيقية فى المرحلة قبل الحديثة .

وثالثها : هو دافع لغوى شكلى يتعلق بعدم دقة الصياغة العربية للموقف التوفيقى نفسه والتى تمثلت بالأساس فى إشكالية الأصالة – المعاصرة التى سادت نصف القرن الأخير تقريباً . ذلك لأنها وضعت الذات العربية فى علاقة سلبية بالزمن أصبحت معها اختياراتنا الفكرية الشاملة أسيرة تناقض تاريخى مستمر بين الماضى والحاضر ، وذلك لأن مفهوم الأصالة تم تفسيره فى الاتجاه السلبى الذى يربطه بالزمن وينطلق به فى اتجاه الماضى حيث لحظة التشكيل الأولى بكل قوالبها وأشكالها لدى الذات العربية هى مستودع الأصالة الكاملة . ولم يتم الإلتفات إلى التفسير الإيجابى لمفهوم الأصالة والذى يربطه «بالكينونة» وينطلق به فى اتجاه ثوابتها حيث معيار تحقق الأصالة هو مدى استلهام العناصر الجوهرية لهذا التشكيل وليس الرجوع إلى قوالب وأشكال لحظة بدايته التاريخية . وهكذا تتحول الأصالة عن الارتباط بالماضى نحو الارتباط بالجوهر والخصوصية ويصبح المنطق الجديد للمعادلة الثقافية هو : أنه كلما اقتربنا من ذاتنا وأصغينا إلى «روحنا» حققنا أصالتنا وهنا نصبح أمام «ذاتنا» التى تعكس تكويننا وليس «ماضينا» ولذا نقترح فى هذا السياق أن نطلق عليها مسمى «خصوصيتنا» بديلاً «لأصالتنا» وليحمل الطرف الآخر فى المعادلة الثقافية مسمى «العالمية» بديلاً «للمعاصرة» وصفاً لتقاليد العالم الحديث خارج هذه الذات .

هذه المعادلة / الصيغة الثقافية لا تجعل حقب التاريخ مثل قوالب جامدة تنغلق على التجارب الحضارية مثلما يحيط الجسد الإنسانى بأرواح البشر دونما قدره على الانفصال أو الاستقلال إلا بالموت وعلى النحو الذى لا يسمح بالتفاعل بين هذه التجارب إلا بالإستبدال الكامل لها حيث النفى المتبادل الذى يعنى حلول كامل لتجربة محل أخرى تتعرض للنسخ أو ما يشبه الموت البشرى هو قانون التفاعل الذى يقود إلى الانقطاع وفقدان الهوية ، أو بالتعايش الكامل بينهما بشكل أفقى يتسم بالإزدواجية والاختلاط والتداخل دون تكامل حيث التلفيقية هى مآل وروح هذا التفاعل الذى يؤدى إلى الاضطراب الذى تشهده ثقافتنا العربية المعاصرة .

وإنما ، على العكس ، تعمل هذه المعادلة كآلية لتسهيل التفاعل التركيبى الجدلى «التوفيقى» بين القيم الجوهرية والحيوية الكامنة فى شتى الأزمان والتجارب لأنها فى بحثها عن الذاتى إنما تفصل بين الشكل والمضمون ، وبين الطقوس والقيم، وبين الثوابت والمتغيرات ثم تقوم بعزل القوالب : الأشكال ، والطقوس ، والمتغيرات لأنها تاريخية تعكس لحظة التشكيل ، وتبقى على الجواهر : المضمونات ، والقيم ، والثوابت لأنها تكوينية تصوغ خصوصيتنا ذاتها .

والمهم فى هذا السياق ، أن الصياغة السلبية التى حكمت الموقف التوفيقى العربى كله تقريباً فى القرن العشرين قد أسهمت فى تعميق حالة التلفيق لدى الفكر العربى لأنها عمقت بالأساس من شعوره بالاغتراب إزاء صورتين متمايزتين فى الفكر لأنها جعلت من ماضى الذات طرفاً ثالثاً فى معادلة الأنا والأخر ومن ثم أصبحت الذات العربية الحديثة فالمعاصره فى مواجهة وجودين غريبين عنها ، الأول منهما ينتمى للزمان حيث «ماضى الذات» ، والآخر إلى المكان حيث الآخر «الغربى» المعاصر. ولذا فهى غربة الزمان والمكان التى واجهت الفكر العربى وأضفت صعوبة كبيرة على محاولة التوفيق التى لم تعد فقط بين حقيقتين إنسانيتين مختلفتين ، أو وجودين حقيقيين متمايزين يدخلان فى صراع ينجز المركب الجدلى الأرقى ولكنه أيضاً وبالأساس بين وجود حقيقى واحد ، وبين وجودين نظريين صوريين غريبين مكاناً وزماناً عن الواقع الذى يعكس هو – أى الفكر العربى – أو يفترض له أن يعكس صورته والذى كان يزخر بمشكلات تحتاج إلى رؤى نظريه وطرائق للحل والإنسجام لم يلبها أو يسعى إلى إنتاجها الفكر العربى الذى كان قد إغترب عن الواقع إثر تمزقه بين الصورتين الغريبتين عنه ، ومن ثم الوقوع فى أسر التلفيق على نحو شبه كامل تقريباً لف بمعطفه شتى جوانب الفكر والواقع معاً .

ولعل هذه التلفيقية هى الجذر الملهم للتصور الغربى السلبى السائد عن موقفنا من التحديث والذى يبدو صحيحاً على مستوى الوصف فقط . إذ يؤكد على رفضنا

الحقيقى للديمقراطية ، وعلى هيمنة التسلطية السياسية والأبوية الاجتماعية وهو وصف يقترب كثيراً من تصورنا نحن الآن عن أنفسنا والذى أخذ يسود فى تلك الأدبيات النقدية لحال الثقافة والمجتمعات العربية بل ولحال المثقف العربى نفسه الذى يطرح نفسه كداعية للتحديث ورسول للحداثة فى الثقافة العربية إذ يميل هذا التصور العربى إلى كثير من ركائز الوصف الغربى بل ويزيد عليه أحياناً حيرة المثقف العربى وتهافته أمام السلطة العربيّة على النحو الذى يعوقه عن أداء دوره الرسالى فى الدعوة إلى الحداثة سواء كانت الإعاقة خارجية من السلطة أو المناخ السياسى ، أو داخلية نابعة من وعى المثقف نفسه وانشطاره بين رساليته من ناحية ، ومنفعته الذاتية التى يعبر عنها انتماؤه الطبقى أو موقعه السياسى من ناحية أخرى .

غير أن ما يختلف عليه الطرفان بشده هو التفسير لما هو قائم بالفعل – لماذا كان أصلاً ، وإلى متى ؟ إذ يذهب العربى دوماً إلى ملابسات خارجية تماماً أو فى الأغلب تعزو حالة الانسداد الديمقراطى وغياب التسامح السياسى والأحادية الفكرية وهيمنة القهر الاجتماعى الذى يعوق نمو الذات الفردية العربية إلى الضغط الغربى على العالم العربى فى المرحلة الاستعمارية على نحو لم يتح له الفرصة – كما سلف القول – للتطور الهادئ من داخله دونما شعور بالضعف وفقدان الثقة . وبالطبع لا يخلو النقد العربى للذات من اعتراف بخضوع المجتمعات العربية للصيغ التى فرضت عليها من قبل النخبة التقليدية فى الحقيقة والمراوغة بالحداثة نفاقاً للعصر واكتساباً لشرعيته على مستوى الأبنية الخارجية للمؤسسات والصيغ المجردة للدساتير والقوانين .

وعلى العكس فإن الطرف الغربى يندفع ومباشرة ، إلى التفسير العنصرى أو حتى الإثنى إذ يتجاهل الدوافع الخارجية تماماً والملابسات الاستيراتيجية المحيطة وفى قلبها الصراع العربى – الإسرائيلى الذى فرضه الغرب علينا فى الحقيقة بعد خروجه ، أو حتى قبل خروجه من مستعمراته فى جغرافيتنا ، إلى دوافع أصيلة فى الشخصية العربية نفسها ترفض قيم الحداثة والحرية والفردية الناضجة إما لأنها : كعرق «سامى» لاتحبذها ، أو كثقافة عربية لم تعتدها ، أو كدين تتجافى نصوصه معها ، وهو الأمر الذى يدفع بمعضلتنا العربية مع الحداثة إجمالاً إلى كونها معضلة وجودية تخص إنسانيتنا كنوع بشرى ، أو حضارتنا كتاريخ ثقافى ، أو ديننا كعقيدة سماوية ، ومن ثم فلا يمكننا مهما حاولنا – اللهم سوى بالإنسلاخ عن بعض أو أعمق مكونات هويتنا القومية – البراء منها ، أى من تلك المعضلة الوجودية مع الحداثة ، وهو ما يثير ، منطقياً ، هدف إجبارنا على الإنسلاخ منها فى أفضل الأحوال ، أو ربما إبادتنا للخلاص من شرورنا تماماً على نحو ما ذهب ويذهب التيار المحرك لنظرية / عقدة صدام الحضارات فى العقل الأمريكى منذ تسعينات القرن الماضى ، وعلى النحو الذى

مارسه فوكوياما فى مقاله الشهير بالنيوزويك «هدفهم العالم المعاصر» عدد ديسمبر ٢٠٠١م والذى تساءل فيه حول ما إذا كانت المؤسسات والقيم الغربية فى الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطة القانون والرخاء المستند إلى حرية الاقتصاد تمثل تطلعات عالمية أم أن ذلك التصور وهم غربى ؟ وهو تساؤل يبدو لنا مراوغاً لا يعكس دهشة مطلوبة للمعرفة بقدر ما يمثل استنكاراً لما يعتبره فوكوياما شذوذاً فى المزاج الثقافى لكل من لا يؤمن أو يعتنق هذه القيم والمؤسسات يمهد لما يبغى الوصول إليه فى نهاية مقاله من إتهام للمزاج الثقافى العربى الإسلامى بالإنغلاق والفاشية .

وبرغم صيغة السؤال المراوغة ، ومنطقة المستند إلى نوع من «المكارثية» يعرفها التاريخ السياسى الأمريكى بالذات ، فإننا نطمئن صاحبه بأن ثقافتنا العربية الإسلامية مثل كثير غيرها من ثقافات العالم تبدى إعجابها فى تيارها العام – التوفيقى – بهذه القيم وتعتبرها إيجابية أوصلت أوربا والغرب كله إلى ذروة التقدم وأنها بهذا المعنى قد تمثل تطلعاً لها ولكن بشرطين أساسيين :

الأول منهما هو أن لا يقوم النظام العالمى الحاضن لها على أرضية مشبعة بالمظالم السياسية القومية والاستيراتيجية . من الوارد طبعاً والمتصور منطقاً وجود بعض التحيزات والأخطاء فى الممارسة العملية لكل تجربة إنسانية مهما كانت مقوماتها ، ولكل نظام مؤسسى أياً كانت أركانه ، ولكن ما نقصده هنا هو المظالم الكبرى التى هى بحجم «الخطايا» والقادرة على البقاء فى الذاكرة الجماعية والنفاذ إلى الوجدان الفردى لجماعة ثقافية أو قومية ما بحيث تستطيع إشعارها بالإحباط على نحو مستمر يودى بها إلى الرسوف فى حالة من القهر على منوال حالة القهر العربى فى العالم المعاصر بفعل الظلم الغربى الكبير داخل إطار الصراع العربى – الإسرائيلى مثلاً عند التشكيل ، وعبر مراحل التطور ، و حتى فى مرحلة البحث عن حلول وتسويات ، ناهيك عن الظلم الأكبر إبان المرحلة الاستعمارية والتى أورثت العالم العربى ، إضافة إلى الشعور بالقهر ، حالة من الخوف والشك العميق فى بنى العالم الحديث . فهنا قد يكون من العسير مطالبة ثقافة ما باحترام منظومة قيمية قاهرة لها ولو كانت هذه المنظومة تنال إعجابها أو حتى إيمانها فى العمق بل وحتى إن كانت تقوم فى كثير من الأحيان بالتوظيف النفعى لبعض إنجازاتها فى الوسائل والأدوات . فالأكثر احتمالاً أنذاك هو أن تواجهها بالرفض إن استطاعت ، وبالتوتر المفضى إلى حالة الفصام / التلفيق إن لم تستطع ، وأغلب الظن أن الحالة الأخيرة هى حالة الثقافة العربية إزاء الثقافة الغربية / الحداثة باعتبارها نور يجذب الأغلبية ونار يشعر بها الجميع وإن تبدت حارقة ومستفزة للأقلية حتى لتدفعهم إلى محاولة إطفاءها .

أما الثاني فهو الإيمان بتعددية المسارات الثقافية إلى هذه القيم والمؤسسات الغربية وهو ما يعنى أن تترك للشعوب والثقافات ، ونحن فى قلبها ، حرية الاقتراب منها واكتشافها وتجربتها وتمثلها بطرائقها المختلفة وعبر عمليات تثاقف خاصة لديها تتطلب منها تكيفات وتحويرات ثقافية لابد منها فى أنساقها الموروثة والقائمة بما لها من رسوخ عميق فى بيئاتها الاجتماعية وتراكيبها النفسية ومن ثم تتطلب وقتاً طويلاً ليتم تغييرها التدريجى البطئ ولكن السلمى الهادئ ، كما تتطلب غياب الإملاءات الخارجية حتى تشعر هذه الثقافة أو تلك أنها تتحول فى اتجاه ما يصلح شأنها ويجمل مستقبلها هى وليس ما يحقق مصالح أو يلبى أهواء الآخرين على حساب مصالحها أو ينتقص من كرامتها فيكون ذلك دافعاً إلى الرفض والمقاومة . ولعل هذا الفهم يثير لدينا بقدر ما يفسر سر الإعجاب المبدئى من شتى أنحاء العالم وثقافاته تقريباً بنموذج الحداثة الذى صنع التقدم الغربى عبر ثلاثة قرون أو أكثر فحاولوا التفاعل معه بأشكال مختلفة طيلة القرنين الماضيين – على الأقل فى ثقافتنا العربية – وهو تفاعل كان من الممكن له أن يكون أكثر تأثيراً وإيجابية لو لم تقطعه وتثير التناقضات والهواجس من حوله خطيئتا الاستعمار الأوربى ، والاستيطان الصهيونى . وفى الوقت نفسه الشك المبدئى فى نموذج العولمة الذى قام فى العقد الماضى على الترويج الفكرى والقسر السياسى والنزوع إلى فرض أوضاع كانت محض اختيار وطنى وقومى عن طريق تقنينها فى سياقات ملزمة ومرهقة ومربكة للآخرين لا تراعى ظروفهم بل وتشعرهم بإهدار الحق فى الاختيار الذى يعنى لدى بعضهم الحق فى الكرامة .

ثمة دعوة إذن يمكن توجيهها إلى العقل الغربى اليوم فحواها أنه إذا ما أراد أن يفهم العالم العربى الإسلامى ويتواصل معه فعلية أن يوجه بوصلته نحو التيار التوفيقى فى الفكر العربى المعاصر والذى شغل فى القرن العشرين ولا يزال موقعاً مركزياً فى الواقع العربى ، فهذا التيار وحده على تعددية أطيافه وتمايز نبراته يعيش ألم التساؤل حول كيفية التفاعل الإيجابى مع الغرب ، وهو مشغول صدقاً ، ومهموم جداً بالبحث عن مسارات للإلتقاء مع الحداثة . وعلى العقل الغربى أن يقدر هذه الآلام وأن يثمنها بالسعى إلى إزالة هواجس هذا التيار الذى لا يمكن لغيره أن يحمل عبء المصير العربى وأن يكون متحدثاً باسم الثقافة العربية رغم كل تعثراته وتلفيقاته أحياناً والتى يرجع بعضها إلى ضغوط الغرب نفسه ، وذلك بدد من محاولة هذا الأخير خطف الثقافة العربية إما لصالح نخبة محدودة من المتمسحين فيه والمرددين لأصدائه من بقايا تيار العدمية التراثية الذى كان دافقاً أوائل القرن الماضى والذين يستطيعون تبرير منطق غربى متسام دائماً وعلى نحو قد يرضى عقل الغرب وذوقه ولكنهم لن يكونوا مفيدين له فى الكشف عن ماهية وهواجس واحباطات الوعى العربى العام ، وإما على النقيض لصالح التيار السلفى فى أسوأ نزوعاته وأعنف تجسداته بشكل انتقائى تبريراً للإتهام وتكريساً للصدام .